

## تأثير تطبيق أنشطة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الممارسات المحاسبية و تدقيق الحسابات

قيس عبد الرزاق احمد

قسم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

Email: [kabas@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:kabas@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0002-4146-5643>

استقلال جمعة وجر

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

Email: [istiqlalrashid@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:istiqlalrashid@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-0048-7077>

منى جبار محمد

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

Email: [dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0009-0005-6875-6167>

### معلومات البحث

#### تواريخ البحث:

التقديم: 2026 / 02 / 08

المراجعة: 2026 / 05 / 03

قبول النشر: 2026 / 05 / 12

نشر الكتروني: 2026 / 06 / 01

تسلسل الصفحات: 30 - 41

#### الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقمي (الالكتروني)، اقتصاد  
 اللاملموسات (المعلومات الالكترونية)،  
 الممارسات المحاسبية، ممارسات التدقيق.

#### المراسلة:

أسم الباحث: قيس عبد الرزاق احمد

Email:

[kabas@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:kabas@uomustansiriyah.edu.iq)

### المستخلص

يهدف البحث الى الكشف عن تأثير أنشطة الاقتصاد الرقمي ( الاقتصاد الالكتروني ) ذات الصلة بالتكنولوجيا والالكترونيات في دعم الممارسات المحاسبية وتحسين نشر التقارير المالية فضلاً عن تدقيق الحسابات، تم اتباع المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج التحليلي ( الاحصائي) بالاعتماد على برنامج spss، فكانت نتائج التحليل وفق المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري متناسقة وذات توافقات معنوية باستعمال معامل بيرسون الارتباط بمعنوية 1% وبدرجة ثقة 99% حقق ارتباط عالي بين الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق الالكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي والمعلومات اللاملموسة وبنسبة قرار مقبولة للفرضية، واوصى الباحثون بضرورة إصدار معايير خاصة بالممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي واعتماد برامج تدقيق متخصصة لضمان الدقة وسهولة العمل

### 1. المقدمة

تحولت المجتمعات التقليدية الى مجتمعات معلوماتية يعتمد اقتصادها ورفاهية شعوبها اعتمادا كبيرا على الاقتصاد الرقمي (الالكترونيات) بسبب الانفتاح الكبير للأسواق عالميا على بعضها البعض والتطور الهائل في تقنيات الالكترونيات الدقيقة والاتصالات، فانعكس ذلك على اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على تلك التقنيات لسرعة الحصول على المعلومات ودقتها. اثرت مفاهيم وأنشطة الاقتصاد الالكتروني بشكل كبير على معايير الممارسات المحاسبية، حيث طورت العديد منها من ناحية، وطورت اجراءات وطرائق التدقيق ونشر التقارير المالية المرتبطة بهذه الممارسات من ناحية أخرى، ومن اهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالاقتصاد الرقمي (الالكتروني) مايعرف بالنشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال وما أحدثه هذا النشر من تطور في المعايير المحاسبية وكذلك في عملية التدقيق الخارجي لحسابات الوحدات الاقتصادية. يتناول البحث تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق لمواكبة الاقتصاد الرقمي.

### 2. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي : ماهو تأثير تطبيق أنشطة الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة الممارسات المحاسبية ومعايير تدقيق الحسابات في المصارف العراقية. وينبثق عن هذا التساؤل ، تساؤلات فرعية حول مدى ملائمة ادلة الاثبات التقليدية للبيئة الالكترونية وقدرة الانظمة المحاسبية الحالية على مواكبة سرعة ومتطلبات نشر التقارير المالية الرقمية

### 3. اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في بيان الدور الأساسي للاقتصاد الرقمي وتأثيره على مهنة المحاسبة والتدقيق هذه الأخيرة التي تواجه حصرها تحديات كثيرة في عصر المعرفة، الأمر الذي يستدعي تبني أفكار ومهارات وأساليب عمل تختلف عما كان معتمدا في الماضي وكذا اعتماد برمجيات وتكنولوجيات متخصصة لمعالجة البيانات المحاسبية في وقت قياسي ومناسب لاستعمال المخرجات المتمثلة في التقارير المالية من قبل جهات داخلية وخارجية للوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

**4. هدف البحث**

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم وآليات الاقتصاد الرقمي ،ومتابعة وتقييم التطورات التي حدثت في الممارسات المحاسبية ومعايير تدقيق الحسابات والتي نتجت عن التغيير في بيئة الاقتصاد الرقمي وما ارتبط به من تغيير في البيئة الإلكترونية على ادلة الاثبات والتدقيق في المصارف العراقية.

**5. فرضية البحث**

تستند منهجية البحث الى فرضية مفادها الاتي " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق الالكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي.

**6. الاطار النظري****1.6. التاصيل المفاهيمي للاقتصاد الرقمي (الالكتروني) والممارسات المحاسبية والتدقيقية****1.1.6. نشأة الاقتصاد الرقمي (الالكتروني)**

رافق انتشار العولمة وتطور الاسواق العالمية تطور في التقنيات الالكترونية (المعلومات) في السنوات الثلاثين الاخيرة للقرن العشرين حيث مزجت تقنيات اللاملموسات الناتج الفكري بالنتاج الانساني، فاصبحت الثروة المعلوماتية مورد اقتصادي معرفي واصبح الاستثمار بالموارد المعلوماتية والمعرفة (الالكتروني) قاطرة للتنمية الاقتصادية في العالم [1] كانت اول اشارة لفرديريك هايك في بحثا له عن الاقتصاد الرقمي في عالم الاقتصاد عام 1945 يوضح ان المعرفة هي منتج غير ملموس وانه المورد الذي يخلق الثروة اذ يشكل مكون اساسي في العملية الانتاجية والتدقيقية وجزء من تحقيق القيمة المضافة. وقد بين الكاتب فيكوزلو خومالو ان المعرفة في الحقيقة هي سلعة وحاول قياسها في اواخر التسعينيات من القرن الماضي، وان الاقتصاد العالمي يعتمد على المعرفة والفكر الانساني اكثر من اعتماده على القوة البدنية والالات الصناعية بسبب الملكية الفكرية وصوغت النظرية التي تؤمن بان الاقتصاد يعتمد على المعرفة البشرية وان المعرفة اساس القيمة [2].

**2.1.6. مفهوم الاقتصاد الرقمي (الالكتروني)**

يوجد عدة تسميات للاقتصاد الرقمي (الالكتروني) مثل اقتصاد المعرفة الاقتصادي الالكتروني اقتصاد المعلومات اقتصاد الانترنت، وكل هذه التسميات تعبر عن اقتصاد المعرفة (الالكتروني) وهو الاقتصاد المعتمد على الأنشطة المعرفية في موارد مختلفة، حيث تتركز على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها واستثمارها في المجالات المختلفة للاقتصاد [3].

هناك أيضا مصطلح الاقتصاد المبني على المعرفة (الالكتروني) اللاملموس knowledge-based economy الذي ينبع من إدراك مكانة المعرفة التكنولوجية والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعد مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن القول بأنه مجتمع معلوماتي الكتروني [4].

عرفه التقرير الاستراتيجي العربي بأنه: "اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة(الالكتروني) اللاملموس وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية".

فيما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة (الالكتروني) اللاملموس والمعلومات .

**3.1.6. خصائص الاقتصاد الرقمي (الالكتروني)**

يتميز الاقتصاد الرقمي(الالكتروني)بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، حيث يتميز بما يأتي [5]:

اقتصاد كثيف المعرفة(الالكتروني)اللاملموس يرتكز على الاستثمار في الجوانب البشرية باعتباره رأس مال فكري ومعرفي .

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً ينصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة.

يعتمد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.

اقتصاد مرن على التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة الاقتصادية الالكترونية.

إن معرفة المعلومات الاقتصادية الالكترونية متاحة بشكل متزايد للمجتمع متوافق مع الاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.

وفق مفهوم الاقتصاد الرقمي الالكتروني يُعد كل فرد في المجتمع صانع ومبتكر للمعلومات ليس مجرد مستهلك لها.

**4.1.6. معايير تصنيف الاقتصاد الرقمي (الالكتروني)**

تناولت الأدبيات السابقة دراسة هذا النوع من الاقتصاد ويمكن تحديد أبرز المؤشرات والمعايير لاقتصاد المعرفة، حيث اتفق أغلب الباحثين على أن هناك فئات رئيسة تندرج تحتها هذه المؤشرات ألا وهي [6].

**1.4.1.6. مؤشر البحث والتطوير**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية للاقتصاد الرقمي، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لها، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعايير للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

**2.4.1.6. مؤشر التعليم والتدريب**

ويركز على أهمية الموارد البشرية في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها سيما في ظل الاقتصاد الرقمي (الالكتروني) اللاملموس وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو رأس المال البشري المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة (الالكتروني) اللاملموس، من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.

**3.4.1.6. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية سيما مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة (الالكتروني) اللاملموس بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة (الالكتروني) اللاملموس والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.

**5.1.6. متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي**

يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي (الالكتروني) اللاملموس ما يلي:

- 1- سياسات اقتصادية مستقرة، تفسح المجال للتخطيط طويل المدى.
- 2- سياسات الاستخدام والتدريب الفعال التي من شأنها أن تفضي إلى سرعة تعلم الأفراد، وزيادة اكتساب المعرفة.
- 3- منافسة واعتماد خفض كلفة إنتاج التقنية، وتحرير الاتصالات، والانفتاح التجاري، وإفساح المجال لدخول الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة [7]

**2.6. انعكاس الاقتصاد الرقمي (الالكتروني) على الممارسات المحاسبية و تدقيق الحسابات****1.2.6. تعريف الممارسات المحاسبية**

هي العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناء على مبادئ وقواعد وطرائق محاسبية وقوانين تم وضعها من اجل الوصول إلى نتائج معبرة عن نتيجة النشاط والوضع المالي في فترة من الزمن أو هي ذلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل متواصل ويكون فيه التسجيل والتبويب والتلخيص بناء على المبادئ والقواعد والطرائق المحاسبية التي نص عليها القانون وحددها [8].

كما عرفت بانها الطريقة الروتينية لتسجيل الأنشطة المالية في الوحدة الاقتصادية، والتي تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياستها المحاسبية والالتزام بها على أساس روتيني، عادة من قبل محاسب أو مدقق حسابات أو فريق من المهنيين في المحاسبة [9].

**2.2.6. النشر الإلكتروني لمعلومات التقارير المالية في ظل الاقتصاد الرقمي (المعلومات الرقمية الالكترونية)**

اشار البعض ان تطبيق الانموذج المحاسبي للعصر الصناعي على الاقتصاد الرقمي (عصر المعلومات) هو السبب وراء مشكلات وإخفاقات الإبلاغ المالي والتدقيق، إذ اصبح الانموذج المحاسبي قديماً وغير مواكب للتطورات المتسارعة، اي تمثل المشكلة الأساسية في محاولة تطبيق الانموذج المحاسبي للعصر الصناعي على الاقتصاد الرقمي (عصر المعلومات). وان الحلول المطروحة تتضمن عدة اشياء مثل، الإبلاغ في الوقت المناسب، وكذلك الإبلاغ الذي يسعى الى تجنب التعقيدات التي يصعب فهمها، من خلال المطالبة بإفصاحات قابلة للفهم، بشكل اكبر، واعتراف أوسع في القوائم المالية للأصول غير الملموسة [10]، وفي ظل الاقتصاد الرقمي (الالكتروني) اللاملموس اتجهت العديد من الوحدات الاقتصادية إلى نشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من خلال مواقعها على الإنترنت، وتحقق الشركات التي تنشر هذه البيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت علاقات أفضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصالات المطلوبة لاستفسار عن هذه المعلومات.

ويقصد بالنشر الإلكتروني لمعلومات التقارير المالية، قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة [11].

ويتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب نشرها من خلال المواقع على الإنترنت في [12].

- 1- بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية والربع سنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات، وبيانات مقارنة مع المنافسين.
- 2- بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية، مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها.
- 3- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

**3.2.6. معايير التدقيق في ظل البيئة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الالكتروني)**

أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في ديسمبر من عام 1996 معيار التدقيق رقم 80 (SAS No. 80) تحت عنوان قضايا الإثبات في البيئة الإلكترونية، وبدأ في استعماله منذ أول يناير 1997. ويعد هذا المعيار بمثابة تعديل لمعيار التدقيق رقم 31 والصادر في أغسطس من عام 1980 تحت عنوان أدلة الإثبات [13].

ويتمثل الهدف من إصدار المعيار رقم (80) في إرشاد المدققين المهتمين بتدقيق التقارير المالية للمنشآت التي تقوم بنقل وتشغيل والاحتفاظ أو الوصول إلى المعلومات المهمة بشكل إلكتروني، فضلاً عن مساعدتهم في تدقيق الالتزامات المالية في بيئة الأعمال الإلكترونية والتي تعتمد على استعمال تكنولوجيا المعلومات، وقد صدر هذا المعيار نتيجة للتغير في بيئة الأعمال واعتمادها على المعالجات الإلكترونية، فبدليل الإثبات في التدقيق الذي كان يأخذ شكل مستند ورقي، أصبح في شكل ملف إلكتروني، كما أن المنشآت وبصفة خاصة كبيرة الحجم أصبحت تخزن معلوماتها في شكل إلكتروني، ويمثل ذلك أحد الملامح الرئيسية للاقتصاد الرقمي.

ويركز المعيار رقم (80) على ضرورة تقدير المدقق لخطر الرقابة من خلال اختبار وسائل الرقابة الموجودة، وذلك قبل قيامه بالاختبارات الأساسية اللازمة لفحص القوائم المالية، بما يمكنه من تحديد مدى ملائمة عملية نقل ومعالجة البيانات. فإكتشاف الغش والتلاعب في هذه الحالة أصعب منه في ظل النظم اليدوية. وفي حالة وجود وسائل رقابة داخلية غير كافية ومرتبطة الصور أو أي أنظمة أخرى تعتمد على دليل إثبات إلكتروني، فعلى بالتبادل الإلكتروني للبيانات أو معالجة المدقق أن يوسع من اختباره المتعلقة بدليل الإثبات غير المناسب. وفي ظل غياب وسائل الرقابة الداخلية الفعالة على المدقق أن يتمتع عن إبداء رأي نظيف ويبيدي رأي متحفظ على القوائم المالية.

وبهدف الحماية من حدوث الأخطاء في تداول البيانات بالإضافة إلى ضمان دقة وسلامة الأجهزة في معالجة البيانات هناك بعض أدوات الرقابة داخل أجهزة الحاسب الآلي من أهمها ما يلي [14].

1- جدران المنع Fire Walls وتعني استعمال أجهزة حاسبات أو أجهزة Routers تعمل - خارج الحاسب الرئيسي - على تقنين عملية النفاذ إلى مكان المعلومات لمراقبتها وفقاً لقواعد منظمة وحاكمة تحدها المنشأة.

2- التشفير Encryption، ويعتمد أسلوب التشفير على تغيير محتوى الرسالة استعمال برنامج محدد يسمى مفتاح التشفير وذلك قبل إرسال الرسالة على أن تكون لدى المستقبل القدرة على استعادة محتوى الرسالة في صورتها الأصلية قبل التشفير باستعمال العملية العكسية للتشفير والتي يطلق عليها Decryption، وذلك بغرض حماية البيانات .

3- التحقق من المصدر Authentication، وتهدف إلى تأمين المعاملات التجارية من خلال استعمال شهادات التحقق من شخصية حامل بطاقة الانتماء بما يضمن للبايع شخصية المشتري دون أن يعرف البائع رقم الانتماء الخاص بالمشتري .

من ناحية أخرى أوضحت دراسة إجراءات التدقيق (APS) والتابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أهم الخصائص التي يجب توافرها في دليل الإثبات الإلكتروني في الآتي [15] :

- 1- صعوبة التعديل ، فدليل الإثبات الذي يمكن تعديله بسهولة لا يكون محل ثقة المدقق وتنخفض قيمته بالنسبة له.
- 2- المصادقية ، وتنشأ المصادقية من استقلال مصدر دليل الإثبات ومقدرة المدقق على إثباته.
- 3- كفاية المستندات بحيث يتضمن دليل الإثبات الكافي كل ما يتعلق بالأطراف الأساسية للمعاملات التجارية والتي تمكن المدقق من التحقق من صحة هذه المعاملات.
- 4- سهولة الاستخدام ، وتؤدي هذه الخاصية إلى سهولة فهم دليل الإثبات وتقييمه.
- 5- الوضوح والثبات ، ويعني ذلك أن يعطي دليل الإثبات نفس النتائج عند قيام مدققين مختلفين بأداء نفس المهمة.
- 6- كفاية الأدوات المستعملة في الوصول إلى دليل الإثبات الإلكتروني ، حيث تساعد هذه الأدوات في زيادة قدرة المدقق على تحليل البيانات والتحقق من صحة وسلامة القوائم المالية.

كذلك أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين النشرة رقم 94 (SAS No. 94) في أبريل من عام 2001 والخاصة بآثار تكنولوجيا المعلومات على فهم المدقق لهيكل الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة عند أداء عملية التدقيق، وتم بها تعديل النشرة رقم 55 الخاصة بدراسة هيكل الرقابة عند أداء عملية التدقيق. وقد بدأ في تطبيق هذه النشرة منذ بداية شهر يونيو من عام 2001.

قد تضمنت النشرة رقم 94 بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية والاعتبارات الخاصة بأساليب تكنولوجيا المعلومات التي يجب أن يهتم بها المدقق وأنواع ووسائل الرقابة الداخلية المعتمدة على أساليب تكنولوجيا المعلومات وضرورة استعمال المدقق لمساعدتين ذوي مهارات متميزة في هذا المجال، وأخيراً ضرورة فهم المدقق للكيفية التي يتم بها إعداد التقارير المالية الإلكترونية .

مما سبق يتضح لنا تأثير الممارسات المحاسبية ومعايير تدقيق الحسابات ببيئة الاقتصاد الرقمي (الالكتروني) والمرتبطة أساساً بتكنولوجيا المعلومات ولقد بذلت جهود عديدة من جانب المنظمات المهنية المعنية بذلك، إلا أن هذه الجهود مازالت غير كافية وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث لإصدار معايير وإرشادات تعالج العديد من مشكلات المحاسبة والتدقيق التي تنشأ في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي (الالكتروني).

**7. الإطار التطبيقي****1.7. تطبيق البرنامج الإحصائي على مصفوفات عينة ومتغيرات البحث**

يسعى الجانب التطبيقي للبحث الى بناء استمارة الاستبيان ووصف عينة البحث وتحليل اجابات العينة المستهدفة عن طريق الاساليب الاحصائية المتبعة باستخدام برنامج spss الاحصائي من خلال عرض نتائج التحليل والوصف الاحصائي وكما يلي:

**1.1.7. الطرق المتبعة**

يتناول هذا الفصل اهم الأدوات والطرائق المستعملة في البحث التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ البحث من خلال مجتمع وعينة البحث في جمع البيانات وتوزيع استمارات الاستبيان على عينة المبحوثة من مصرف اشور ومصرف الاهلي العراقي بطريقة توزيع الاستمارات على مجموعة من المدققين للمصرفين وبطريقة عشوائية غير منتخبة .

**2.1.7. الأدوات الإحصائية**

تم تفريغ بيانات الاستمارات في برنامج spss الاحصائي للعدد (39) نسخة حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وعلى النحو الآتي :

- 1- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية لعينة البحث .
- 2- استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .
- 3- معامل الثبات.
- 4- معيار الفا كرونباخ.
- 5- معامل الارتباط (بيرسون) .

**3.1.7. مجتمع وعينة البحث**

تمثلت عينة البحث بمجموعة من المدققين والمحاسبين من مصرفين ضمن مجتمع سوق العراق للاوراق المالية الاول مصرف اشور والثاني مصرف الاهلي العراقي.

مصرف اشور : وزعت استمارة الاستبيان على مدققي ومحاسبي مصرف اشور بعدد 20 استمارة.

المصرف الاهلي العراقي : وزعت استمارة الاستبيان على مدققي ومحاسبي مصرف اشور بعدد 19 استمارة .

**4.1.7. استمارة الاستبيان تتكون من قسمين****1.4.1.7. المعلومات الشخصية**

يتضمن البيانات الشخصية لعينة البحث (العمر ، الجنس ، التحصيل الدراسي ) .

**2.4.1.7. متغيرات البحث**

يتضمن هذا القسم محاور متعلقة بمتغيرات البحث حيث يوضح المتغير الأول الاقتصاد الرقمي مع الممارسات المحاسبية من خلال 10 أسئلة اما المتغير الثاني تدقيق الحسابات من خلال (10) أسئلة، اعتمد الباحثون على مقياس ليكرت الخماسي وعلى النحو الموضح بجدول (1) :

الجدول (1) مقياس ليكرت لاجابات مدققي ومحاسبي مصرف اشور والاهلي العراقي

المقياس (ليكرت)				
اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
5	4	3	2	1

يتم تحديد مجال أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (4/50.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي

جدول (2) طول الخلية

ت	المتوسط المرجح	المستوى
1	من 1 الى 1.80	لا اتفق بشدة
2	من 1.81 الى 2.60	لا اتفق
3	من 2.61 الى 3.40	محايد
4	من 3.41 الى 4.20	اتفق
5	من 4.21 الى 5	اتفق بشدة

انواع عرض نتائج البحث : هناك نوعان من النتائج الاولى النتائج الديموغرافية المتعلقة بالمعلومات الشخصية والثانية تتعلق بالجانب التطبيقي لاعداد استمارات الاستبيان وتوزيعها على عينة عشوائية من المدققين والمحاسبين لمصرف اشور ومصرف الاهلي العراقي التجاري وفق بيانات سوق العراق للاوراق المالية وكما يلي

**2.2. انواع عرض نتائج البحث**

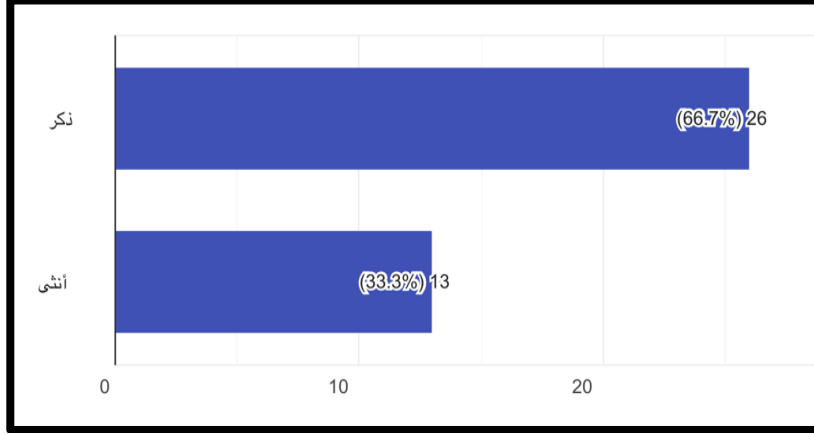
هناك نوعان من النتائج الاولى النتائج الديموغرافية المتعلقة بالمعلومات الشخصية والثانية تتعلق بالجانب التطبيقي لاعداد استمارات الاستبيان وتوزيعها على عينة عشوائية من المدققين والمحاسبين لمصرف اشور ومصرف الاهلي العراقي التجاري وفق بيانات سوق العراق للاوراق المالية وكما يلي

## 1.2.7. عرض النتائج الخاصة بالمعلومات الشخصية الديموغرافية

## 1.1.2.7. الجنس

جدول (3) المعلومات الشخصية الديموغرافية

الجنس	النسبة	التكرار
ذكر	66.7	26
انثى	33.3	13
المجموع	100	39



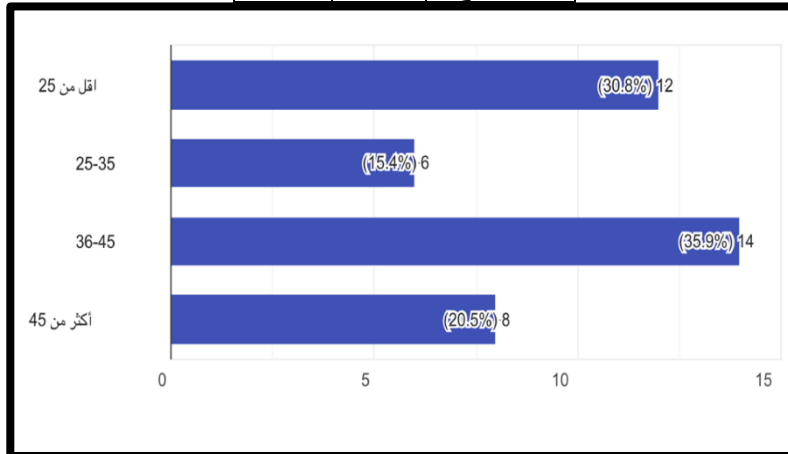
الشكل (1) المعلومات الشخصية الديموغرافية

## 2.1.2.7. العمر

تنوعت اعمار العينة المبحوثة كما موضح بالجدول، حيث حصلت الفئة العمرية من (36-45) على المرتبة الأولى بتكرار (14) وبنسبة (35.9) في حين تأتي الفئة العمرية اقل من 25 على المرتبة الثانية بتكرار (12) وبنسبة (30.8) وهذا يدل على ان اغلب الموظفين من فئات عمرية متباينة واوسطها عمرا.

جدول (4) الفئات العمرية وتكرار الإجابات

العمر	النسبة	التكرار
اقل من 25	30.8	12
25-35	15.4	6
36-45	35.9	14
اكثر من 40	20.5	8
المجموع	100	39



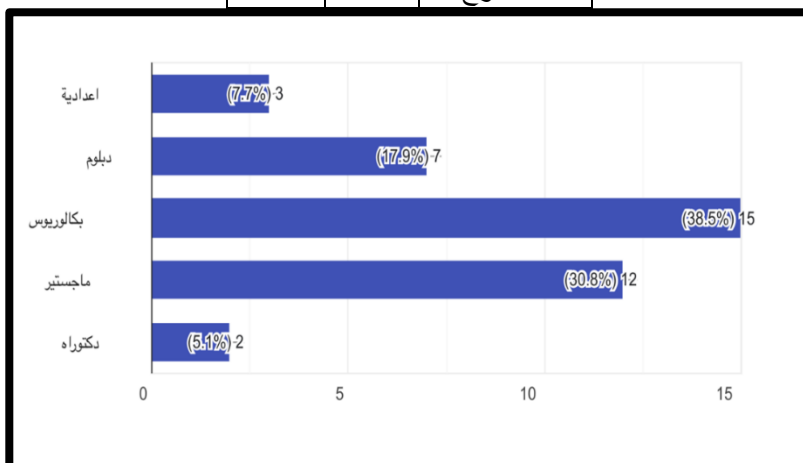
الشكل (2) الفئات العمرية

## 3.1.2.7. المؤهل العلمي

حصلت المرتبة الأولى لموظفي مصرف اشور والاهلي العراقي من حملة شهادة (بكالوريوس) بتكرار (19) وبنسبة (76.0) اما المرتبة الثانية كانت الحملة شهادة (اعدادية) بتكرار (3) بنسبة (12.0) اما المرتبة الثالثة كانت لحملة شهادة (الدبلوم) بتكرار (2) وبنسبة (8) اما المرتبة الأخيرة كانت لأصحاب (الماجستير) بتكرار (1) وبنسبة (4) وهذا يدل على ان اغلب الموظفين من مستويات تعليمية متباينة بين الخريجين واغلب طبقات المجتمع كما في الجدول الاتي :

جدول (5) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة	التكرار
إعدادية	7.7	3
دبلوم	17.9	7
بكالوريوس	38.5	15
ماجستير	30.8	12
دكتوراه	5.1	2
المجموع	100	39



الشكل (3) المؤهل العلمي

### 2.2.7. عرض النتائج الخاصة بإجابات المدققين والمحاسبين لمصرف اشور ومصرف الاهلي العراقي

#### 1.2.2.7. عرض النتائج الخاصة بإجابات مدققي ومحاسبى مصرف اشور

وفق مقياس ليكرت وتصنفها حسب تبويب اتفق ولا اتفق واتفق بشدة ومحايد ولا اتفق بشدة حسب الاسئلة المتطرق لها ضمن الاستبانة الموزعة واستخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري : تهتم هذه الفقرة بالتحليل الاحصائي لدور الاقتصاد الرقمي بتعزيز وتطوير الممارسات المحاسبية كما موضح بالجدول 6 اذ تبين النتائج ان الفقرة رقم 9 التي تنص على " يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين مستوى الممارسات المحاسبية " ، حققت اعلى المتوسطات الحسابية حيث بلغ (2.5128) وبانحراف معياري (2.8550) هذا يدل على اتفاق اراء محاسبى ومدققي المصرفين حول جودة التقارير الاعمال والممارسات المحاسبية والتدقيقية في ظل الاقتصاد الرقمي.

حصلت الفقرة 1 الخاصة " تتأثر الممارسات المحاسبية والمعايير المحاسبية ببيئة الاقتصاد الرقمي " على ادنى المتوسطات الحسابية 1.7 وبانحراف معياري بلغ 3.5 يدل على تناسق اجابات مدققي ومحاسبى المصرفين وضمن مستوى اجابة موافق كما موضح في الجدول (6) :

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة لعلاقة الاقتصاد الرقمي بتحسين الممارسات المحاسبية

م	المتغير الاول (اقتصاد المعرفة)	المقاييس	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
1	تتأثر الممارسات المحاسبية ببيئة الاقتصاد الرقمي	تكرار	16	7	6	7	3	3.5483	1.74358974	موافق
		%	41	17.9	15.4	17.9				
2	للاقتصاد الرقمي دور ايجابي في عمل الوحدات الاقتصادية	تكرار	11	17	5	1	5	3.11866	2.43589744	موافق
		%	28.2	43.6	12.8	2.6				
3	الاقتصاد الرقمي له دور اساسي في تخفيض تكلفة و وقت نشر المعلومات في الوحدة الاقتصادية	تكرار	9	7	11	9	3	2.71895	2.23076923	موافق
		%	23.1	17.9	28.2	23.1				
4	يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين الاداء ورفع الانتاجية وتخفيض حجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته	تكرار	11	11	9	5	3	3.0431	2.28205128	موافق
		%	28.2	28.2	23.1	12.8				
5	اتاح استخدام الإنترنت اتساع نطاق نشر المعرفة المحاسبية والإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة والمستخدمين متعددين	تكرار	9	9	12	4	5	2.764	2.30769231	موافق
		%	23.1	23.1	30.8	10.3				
6	ادى الانتشار الواسع للاقتصاد الرقمي واحتوائه على الآليات المتنوعة الى احداث تغير ملحوظ في طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية	تكرار	8	10	9	5	7	2.64026	2.28205128	موافق
		%	20.5	25.6	23.1	12.8				
7	يساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخل والعوائد التي تحققها المعرفة	تكرار	10	12	7	6	4	2.92587	2.30769231	موافق
		%	25.6	30.8	17.9	15.4				

8	الاقتصاد الرقمي له دور رئيس في تحويل المعرفة والمعلومات الى مورد اقتصادي متجدد	تكرار	13	15	6	2	3	3.33367	2.30769231	موافق
		%	33.3	38.5	15.4	5.1	7.7			
9	يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين مستوى الممارسات المحاسبية	تكرار	9	17	5	2	6	2.85502	2.51282051	موافق
		%	23.1	43.6	12.8	5.1	15.4			
10	تعتبر المعرفة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة اساس توليد الثروة في الاقتصاد وزيادتها وترآكها	تكرار	9	12	4	11	3	2.7735	2.30769231	موافق
		%	23.1	30.8	10.3	28.2	7.7			
المجموع										
								3.04189	1.4106278	

### 2.2.2.7. عرض النتائج الخاصة بإجابات مدققي ومحاسبي مصرف الاهلي العراقي

وفق مقياس ليكرت وتصنفها حسب تبويب اتفق ولا اتفق بشدة ومحايد ولا اتفق بشدة حسب الاسئلة المتطرق لها ضمن الاستبانة الموزعة واستخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري . تهتم هذه الفقرة 10 بالتحليل الاحصائي لدور الاقتصاد الرقمي بتعزيز وتطوير الممارسات التدقيقية كما موضح بالجدول 7 اذ تبين النتائج ان الفقرة رقم التي تنص ان " يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين مستوى الممارسات المحاسبية "، حققت اعلى المتوسطات الحسابية حيث بلغ (2.7) وبانحراف معياري (2.8) هذا يدل على اتفاق اراء محاسبي ومدققي المصرفين حول جودة التقارير الاعمال والممارسات المحاسبية والتدقيقية في ظل الاقتصاد الرقمي . حصلت الفقرة 1 الخاصة " تتأثر الممارسات المحاسبية والمعايير المحاسبية ببيئة الاقتصاد الرقمي " على ادنى المتوسطات الحسابية (1.7) وبانحراف معياري بلغ (2.9) يدل على تناسق اجابات مدققي ومحاسبي المصرفين وضمن مستوى اجابة موافق كما موضح في الجدول (7) :

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الاجابة لعلاقة الاقتصاد الرقمي بتحسين وتعزيز الممارسات التدقيقية

ت	العبارة	تكرار	أنفق بشدة	أنفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1	يلتزم المصرف بمعايير التدقيق NO SAS 80 الصادر من AICPA	تكرار	11	5	7	8	8	2.95741	1.79487179	
		%	28.2	12.8	17.9	20.5	20.5			
2	في ظل الاقتصاد الرقمي والمعلومات الالاموسية لابد ان يقوم المصرف بنشر تقارير الاعمال في مواقع مخصصة الكترونية	تكرار	12	10	3	8	6	3.14934	1.94871795	
		%	30.7	25.6	7.6	20.5	15.3			
3	انشاء مواقع الكترونية مخصصة لنشر تقارير الاعمال للمصارف والوحدات الاقتصادية	تكرار	9	10	8	5	7	2.78322	2.20512821	
		%	23.7	25.6	20.5	12.8	17.9			
4	يرشد المعيار NO 30 المدققين بكيفية تدقيق وحفظ ونشر المعلومات الكترونيا	تكرار	17	9	7	4	2	3.68881	1.84615385	
		%	43.5	23.7	17.9	10.2	5.1			
5	بوافر المعيار NO 30 الاحتفاظ بادلة الاثبات لتعزيز العمليات والاجراءات التدقيقية	تكرار	8	7	9	9	6	2.58578	2.15384615	
		%	20.5	17.9	23.7	23.7	15.3			
6	استخدام البرامج الالكترونية في تدقيق العمليات المحاسبية وسهولة اكتشاف الاخطاء	تكرار	16	8	7	6	2	3.56915	1.84615385	
		%	41.2	20.5	17.9	15.3	5.1			
7	المصادقية والوضوح والبيانات وكفاية المستندات من مبادئ الاقتصاد الرقمي للاجراءات التدقيقية	تكرار	9	8	10	6	6	2.75176	2.17948718	
		%	23.7	20.5	25.6	15.3	15.3			
8	صدر SAP النشرة 94 المتعلقة باهتمام المدقق باتتبع اساليب تكنولوجيا المعلومات	تكرار	11	16	4	5	3	3.09259	2.41025641	
		%	28.2	41.2	10.2	12.8	7.6			
9	تمتلك مواقع مخصصة لحفظ ادلة الاثبات الالكترونية وكفاية المستندات للمعاملات المحاسبية .	تكرار	13	11	9	2	4	3.29704	2.15384615	
		%	33.3	28.2	23.7	5.1	10.2			
10	تأثر الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق للحسابات ببيئة الاقتصاد الرقمي والمرتبطة اساسا بتكنولوجيا المعلومات	تكرار	8	18	6	4	3	2.67983	2.71794872	
		%	20.5	46.1	15.3	10.2	7.6			
المجموع										
								3.12999	2.01025641	

### 3.2.2.7. اختبار الفرضية

بهدف اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS لاختبار قيمة معامل الارتباط البسيط باستخدام اختبار Sig.2- tailed للوقوف على معنوية العلاقة بين تحسين وتعزيز الممارسات المحاسبية والمعايير التدقيقية بعد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي (اقتصاد المعرفة) كما موضح في الجدول (8) . نلاحظ وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الممارسات المحاسبية والمعايير التدقيقية ضمن بيئة الاقتصاد الرقمي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما 0.753 وتشير هذه القيمة الى قوة علاقة الارتباط التي ظهرت عند مستوى معنوية 1% وبدرجة ثقة 99 %، هذا يؤكد ثبوت الفرضية التي تنص على ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق الالكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي ( اقتصاد المعرفة ) " عند مستوى معنوية 1% وبنتيجة قرار مقبولة بدرجة ثقة قدرها 99 % .

جدول (8) مصفوفة معامل الارتباط بين الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق الالكترونية

Correlations			
		معايير التدقيق الالكترونية	الممارسات المحاسبية
الممارسات المحاسبية	Pearson Correlation	%1	0.753
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	39	39
معايير التدقيق الالكترونية	Pearson Correlation	0.753	%1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	60	60

### 8. الاستنتاجات

- 1- أن فكرة المعرفة قاصرة فقط على المعرفة العلمية - فكرة خاطئة، ناهيك لو قصرنا هذه المعرفة على العلوم الطبيعية دون العلوم الإنسانية. وأن المعرفة كمورد بشري تتميز في كفاءة فاعليتها عن الموارد المادية الأخرى.
- 2- أن التطور المتنامي تجاه أهمية ودور أعمال المعرفة كقاطرة تقود الاقتصاد جاء نتيجة الاستجابة لعمليات وتداعيات عوامل ومظاهر التطور المرتبط بكل من التسارع المعرفي والعولمة والتغيرات التكنولوجية وزيادة حدة وعمق وكثافة المنافسة العالمية.
- 3- أن الفكر والآليات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي قد أثرت على الممارسات المحاسبية وعملية تدقيق الحسابات والمعايير المهنية لهما مما أدى إلى إحداث تغييرات بهما.
- 4- أتاح استخدام الإنترنت اتساع نطاق نشر المعرفة المحاسبية والإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة ولمستخدمين متعددين .
- 5- توجد علاقة ارتباط قوية بين الممارسات المحاسبية ومعايير التدقيق الالكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي عند مستوى دلالة معنوية 1%
- 6- وجود وعي عالي لدى الكوادر المحاسبية في المصارف عينة البحث بأهمية النشر الالكتروني .

### 9. التوصيات

- 1- ينبغي قيام المنظمات المهنية الدولية بالإسراع في إصدار معايير خاصة بالممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي .
- في ضوء غياب الدور الفاعل للمنظمات المهنية العربية والمحلية في الدول العربية لمتابعة التغيرات المتسارعة في بيئة اقتصاد المعرفة وتداعياتها على الممارسات المحاسبية في عالمنا العربي، يوصي الباحثون بضرورة الاهتمام بإصدار معايير محلية أو عربية للممارسات المحاسبية وعملية تدقيق الحسابات في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي وآلياته.
- 2- ضرورة اعتماد برامج تدقيق متخصصة تتوافق مع معايير ال AICPA .
- 3- من المهم تفعيل جدران الحماية (Fire Walls) والتشفير لضمان امن البيانات المالية المنشورة الكترونياً .
- 4- توفير مجموعة من المؤهلين في مجال تكنولوجيا المعلومات مصرح بهم دولياً لأستكمال اجراءات التحول الرقمي في المصارف العراقية .

### 10. مواد تكميلية

(لا يوجد).

### 11. مساهمات المؤلفين

قيس عبد الرزاق احمد: صمم البحث وكتابه وتحريره، استقلال جمعة وجر: أجرى التحليلات، منى جبار محمد: تفسير النتائج.

### 12. التمويل

(لا يوجد).

### 13. بيان توافر البيانات

سوق العراق للأوراق المالية الممثلة بمصرفي اشور والمصرف الاهلي العراقي.

### 14. شكر وتقدير

شكر وتقدير إلى ادارة مصرف اشور والمصرف الاهلي العراقي ورئاسة الجامعة المستنصرية على ماقدموه لنا من تسهيلات لاكمال هذا البحث.

## 15. تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

## 16. إعلان استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)

أثناء إعداد هذا العمل، استعمل المؤلفون ترجمة كوكل (Google translate)، بعد استعمال هذه الأداة، راجع المؤلفون المحتوى وحرروه حسب الحاجة، ويتحملون المسؤولية الكاملة عن محتوى المنشور.

## References

- [1] Abu Al-Shamat, M. A. (2012). Trends of intangible (electronic) knowledge economy in Arab countries. Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, 28(1).
- [2] Olayan, R. M. (2010). Information economics. Dar Safa for Publishing and Distribution.
- [3] Haidoushi, A., & Ayal, M. (2018). Knowledge economy in Algeria: Reality and obstacles. Journal of Scientific Research and Studies.
- [4] Al-Ziyadat, M. A. (2000). Contemporary trends in knowledge management (1st ed.). Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution.
- [5] Yahyaoui, F. (2017). The impact of empowerment leadership on the efficiency of intellectual capital in the light of the knowledge economy [Doctoral dissertation]. University of Médéa, Algeria.
- [6] Toutelian, M. (2006). Knowledge economy indicators and the position of women in its development. Arab Institute for Training and Statistical Research.
- [7] Al-Samir, A. H. (2015). The role of information specialists in the transition towards the knowledge economy in Syria [Paper presentation]. The 26th Conference of the Arab Federation for Libraries and Information, Amman, Jordan.
- [8] Ben Dehiba, K. (2022). The impact of the accounting information system on accounting practices in Algeria [Master's thesis]. Kasdi Merbah University.
- [9] Ouadi, N. (2012). Accounting measurement and its impact on the faithful representation of the entity's assets according to international accounting and financial reporting standards and the new financial accounting system (SCF) [Master's thesis]. Badji Mokhtar University.
- [10] Sutton, M. H. (2002). Financial reporting at a crossroads. Accounting Horizons, 16(4), 319–328. <https://doi.org/10.2308/acch.2002.16.4.319>
- [11] Tawfik, M. S. (2002). The need to regulate electronic distribution of business reporting information applied to the banking sector and methods of implementation and accounting for e-commerce operations [Paper presentation]. E-Commerce Conference – Horizons and Challenges, Faculty of Commerce, Alexandria University.
- [12] Fitzsimons, A., & Shoaf, V. (2000). FASB studies the electronic reporting of business information. Commercial Lending Review, 15(4), 62-65.
- [13] Moreland, K. A. (1997). SAS 80 amends SAS 31 to address information technology. The CPA Journal, 67(7), 44-48.
- [14] Helmes, G. I., & Mancino, J. (1999). Information technology issues for the attest – audit and assurance services functions. The CPA Journal, 69(5), 42-45.
- [15] Williamson, L. A. (1997). The implications of electronic evidence. Journal of Accountancy, 183(2), 79-80.

## المصادر

- [1] ابو الشامات، محمد انس ( 2012 ) ، " اتجاهات اقتصاد المعرفة ( الإلكتروني ) اللاملموس في البلدان العربية " بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 – العدد الاول .
- [2] عليان، ربحي مصطفى، (2010)، " اقتصاد المعلومات"، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [3] عاشور حيدوشي ميلود وعيل (2018) "الاقتصاد المعرفي في الجزائر الواقع والمعوقات المدية" مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- [4] محمد عواد الزيادات(2000)"اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- [5] فاطمة يحيوي،(2017) "أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة" أطروحة دكتوراه المدية : الجزائر
- [6] مرال توتليان،(2006) "مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها"، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان.
- [7] على حسين السمير(2015)"دور اختصاصي المعلومات بالتحول نحو اقتصاد المعرفة في سورية". في المؤتمر 26 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. عمان،.
- [8] خلود بن ذهيبية،(2022) "تأثير نظام المعلومات المحاسبية على الممارسات المحاسبية" في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
- [9] عوادي نعمان،(2012) "القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق الأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي الجدي الدولي SCF "مذكرة ماجستير جامعة باجي مختار.
- [10] سوتون، م. هـ. (2002). التقارير المالية في مفتوح طرق. مجلة آفاق المحاسبة (Accounting Horizons) ، 16(4)، 319-328. <https://doi.org/10.2308/acch.2002.16.4.319>
- [11] محمد شريف توفيق،(2002) "مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية"، مؤتمر التجارة الإلكترونية – الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، 25 – 27 يوليو.
- [12] فينيزسيمونز، أ، وشواف، ف. (2000). دراسات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حول التقارير الإلكترونية لمعلومات الأعمال. مجلة مراجعة الإفراض التجاري (Commercial Lending Review) ، 15(4)، 62-65.

- [13] مورلاند، ك. أ. (1997). معيار التدقيق (SAS 80) يعدل المعيار (SAS 31) لمعالجة تكنولوجيا المعلومات. مجلة سي بي أي CPA (The CPA Journal)، (7)67، 44-48.
- [14] هيلمز، ج. إي، ومانسينو، ج. (1999). قضايا تكنولوجيا المعلومات لوظائف خدمات التصديق - التدقيق والتأكيد. مجلة سي بي أي CPA (The CPA Journal)، (5)69، 42-45.
- [15] ويليامسون، ل. أ. (1997). تداعيات الأدلة الإلكترونية. مجلة المحاسبة (Journal of Accountancy)، (2)183، 79-80.

<https://doi.org/10.31272/jae.i152.1569>

<https://admics.uomustansiriyah.edu.iq>

P-ISSN: 1813-6729 E-ISSN: 2707-1359

JAE

OPEN ACCESS

## Impact of Applying Digital Economy Activities in Strengthening Accounting Practices and Auditing

**Kabas Abdul Razzaq Ahmed**

Dept of Statistics, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: [kabas@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:kabas@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0002-4146-5643>

**Istiqlal Jumaah Wajar**

Dept of Accounting, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: [istiqlalrashid@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:istiqlalrashid@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-0048-7077>

**Muna Jabbar Mohammed**

Dept of Accounting, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.

Email: [dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq), ORCID: <https://orcid.org/0009-0005-6875-6167>

### Article Information

#### Article History:

Received: 08 / 02 / 2026

Revised: 03 / 05 / 2026

Accepted: 12 / 05 / 2026

Available Online: 01 / 06 / 2026

Pages no : 30 – 41

#### Keywords:

Intangible economy, Knowledge economy (electronic), Intangible (Electronic information), accounting practices, Accounting standards, Auditing practices and publication of business reports.

#### Correspondence:

Researcher name:

Kabas Abdul Razzaq Ahmed

Email:

[kabas@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:kabas@uomustansiriyah.edu.iq)

### Abstract

*The research aims to examine the impact of economic activities in technology and electronics (the electronic economy) on supporting accounting practices and improving the dissemination of financial reports, as well as on auditing accounts. The deductive approach was followed in the theoretical aspect, and the analytical approach was used in the SPSS programme. The results of the analysis, according to the arithmetic means and standard deviation, were consistent and had significant correlations using Pearson's correlation coefficient with a significance of 1% and a confidence level of 99%, achieving a high correlation between accounting practices and electronic auditing standards in the context of the intangible information economy, and with an acceptable conclusion for the hypothesis.*